

ربحها طائفة كثيرة لانها رواية شهيرة  
 عند الفريز ما زلت في ان اي موسى فقال الظم  
 وان عقله وان عقله في الفرض وان وافقوا واقتصر  
 وغيرهم كمن اني الشفعة بل سنة في فرقة اليعان  
 ان قدم القبول في النكاح فلا يصح وانما التلازم  
 ولاية النكاح تستفاد لمن بالابصار والاستد  
 ويمكن الاجبار على المولى والتزويج لو لم يكن المضمون  
 وسنة تسع اذ لم يقتره ان لم يكن مع الولى مجبو  
 زانية فلا تجز تزويجها ان لم تنم بتوبة تفويجها  
 ولا يصح عقده مدة فاسق ولو وكلا ليس الموافق  
 وكافر بسنة فلا يلي تزويجها من مسلم مجبلي  
 في النكاح والتناهي كذا الحكم والحد في الشرع كذا اجوابه  
 محرر والمفني في زواجها وهو اهداية قد شفا  
 كتابه النكاح فيه تسعها وفالق النكاح في الشرع  
 لكن لمن لم يرضى فسخ العقد حتى اذ على ابيه بعد  
 ان تسترط عليه في كتابها ان لا يرى متزوجا الا بها  
 او تسترط ان لا يسترط للزواج او تحلو طام من الاضمار  
 او شرط السكنى بما اراد به ان لم يوافقها قد انعقد  
 ووقوعها ينقل من تحطير منه وسبق في السيدان في قوله  
 والاضنة ان كانت باهوى في الاب ووالا تويين  
 بها وليان لها اربما فالشرع لابن الابوين قدما  
 وحمل

وحمل عقل فعاد الخلاق كفاصلان الميتة لاشافي  
 من عبده الاعقان شرط بقوا ويبيع جبر اجبة  
 وصحة عقدا مة تخلله عقد على الحر قالوا ابطله  
 سيرة باختمها لا يحيل تزويجه وعقده فيسقط  
 كاذرة واسما من يبيع مرام على المسلم في التلبيه  
 ينتمى التحريم اللواطى مثل الزنا اياك ان توطئ  
 اخلف العنين مع تزويجه في وطئه الشيب في مدة  
 يحل بها وخرج المنها فاذا اي تقوله المرخص  
 ويثبت العبد بالتقرب والنص فيه واضح في الخرق  
 بياض الاستمنا كقول العنتى لعدم الزوجه او الامة  
 ومن كتاب الصدق

من قال خنقا امتي الصدق ينفعه النكاح والاعتان  
 بدون مهر كمثل في المبالغة لواله تزويج حتى الفقه  
 وانما يحق بغير اذن عيب بعد الوقول حيث العقد  
 لزوجه من مهرها فحسان تقضي بواك جامع القران  
 ان اطلق التاجيل في الصدق يصح والمحل لا يفراق  
 والمهر عيبا عينوه فظهر صراحتها فيما اشهر  
 في قدر ما الصدق حيث اقلنا مهر مثل مطلقه الا خلفا  
 مخلوة الزوجين مهر يحيل حتى ولو جاز في العقد  
 او امرت بالبح او قد صامت او في نكاح تأسد كذات  
 امره كذا يحل بالتفصيل ونظر للمزج في التمسيل ٧٧

